مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة
اسم الكاتب: د. أحمد ناصوري، ياسر سمرة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4667
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 16:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة

الدكتور أحمد ناصوري*
ياسر سمرة**

(تاريخ الإيداع 4 / 3 / 2015. قُبِل للنشر في 27 / 4 / 2015)

□ ملخّص □

تُعد الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره واستقراره، فهي تؤدي دوراً مهماً في تنشيط الحياة السياسية وصارت تُشكل ركناً أساسياً من أركان النظم الديمقراطية، فأداء الأحزاب ينعكس سلباً أو إيجاباً على نوعية الحياة السياسية وعلى مستوى التطور الديمقراطي والتحديث السياسي وفاعلية النظام السياسي الذي يُعدّ انعكاساً للنظام الحزبي السائد في الدولة. وللأحزاب السياسية دور مهم في صنع السياسة العامة وتأطيرها، حيث تُعد إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، وكذا إحدى قنوات الاتصال السياسي المنظّم في المجتمع، إذْ يعدّها علماء السياسة، الركيزة القوية والمنظمة للربط بين القمة والقاعدة وكمحطة اتصال لازمة بين المواطنين والسلطة.

تحاول هذه الدراسة التعرّف على ماهية السياسة العامة التي هي في المقام الأول عملية سياسية تتميز بالصعوبة والتعقيد، وتختلف طبيعة وإجراءات وطرق صنعها من دولة إلى أخرى تبعاً للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، ومنها الأحزاب السياسية. كما تتناول دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الدولة، تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً، من خلال الوقوف على دورها في رسم وتخطيط السياسة العامة للدولة، لاسيما من خلال وجودها وتمثيلها في السلطة التشريعية. وكذلك الوقوف على دور الأحزاب في تنفيذ السياسة العامة من خلال مشاركتها في السلطة التنفيذية وحجم هذه المشاركة. وأيضاً معرفة دور الأحزاب في عملية تقييم السياسة العامة، لأن التقييم الفعَّال والموضوعي والحقيقي يُعدّ أساس نجاح السياسة العامة في تحقيق أهدافها. وخلصت الدراسة إلى أنَّ الأحزاب قد تكون مخططاً ومنفذاً ومقيماً للسياسة العامة إنْ وصلت إلى السلطة، وبالتالي ستقوم بتطبيق برامجها عن طريق القوانين التي ستسنها في (السلطة التشريعية) أو عن طريق تنفيذها للقوانين في (السلطة التنفيذية–الحكومة) أو عن طريق تواجدها في المعارضة، وهنا قد تقوم باستخدام وسائل وطرق عديدة للضغط والتأثير على السلطة.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية _ التنظيمات السياسية _ النظم الديموقراطية _ التحديث السياسي

* استاذ مساعد _ قسم العلاقات الدولية _ كلية العلوم السياسية _ جامعة دمشق _ دمشق _ سورية.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه) _ قسم العلاقات الدولية _ كلية العلوم السياسية _ جامعة دمشق _ دمشق _ سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

The role of political parties in shaping public policy

Dr. Ahmed Nasori*
Yaser Samra**

(Received 4 / 3 / 2015. Accepted 27 / 4 / 2015)

□ ABSTRACT □

Political parties are of the most important political organizations which affect directly the movement of political system and guarantee its and stability and continuousness .They play an important role in activating political life . And they became an essential aspect of democratic systems . Performance of parties has it reflections positively or negatively on the quality of political life and on the level of democratic development and political modernization and activity of political system which is considered a reflection of the parties system that is dominant in the state . Political parties have an important role in making public policy and framing it as they are channels of political partnership of citizens, and organized political communication in society . Policy scientists consider them the strong organized basis for the connection of summit and base and a communication station which is necessary between citizens and authority .This study is an attempt to acknowledge public society which is a difficult and complex political process . The nature and procedures of its shaping differ from a state to another according to political system and the role of government and non-government entities and political parties are of them . The research deals with the role of political parties in shaping the public policy of the state , planning , execution and evaluation , by looking at their role in planning the public policy of the state mainly throughout their presence and representation in the legislative authority. And also by highlighting the role of parties in implementation of public policy throughout sharing in the executive authority and the volume of this partnership. And also knowing the role of parties in the process of evaluation of public policy, because actual, active and objective evaluation is the basis of the success of public policy in achieving its goals .The study finds out that parties can plan , implement and evaluate public policy, if they reach authority and in consequence they shall apply their programs via laws which they enact in (Legislative authority) or by implementation of laws in (Executive authority – Government)or by their presence in opposition and here they may use many methods and ways to exert pressure on and affect authority.

Key words: Political parties _ Political organizations _ democratic systems _ Political modernization.

*Assistant professor, Department of International Relations, Faculty of political science, Damascus university, Syria.
**Postgraduate student, Department of International Relations, Faculty of political science, Damascus university, Syria.

مقدمة:

تعدُّ ظاهرة الأحزاب التي برزت في القرن التاسع عشر ثورة في المجال السياسي، بالنظر إلى تنامي دورها في الحياة السياسية، وباعتبارها فواعل جديدة. ويمكن القول إنها أضحت إحدى الآليات التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية، فهي إما تعبير عن تعددية ناتجة عن سياسة متوازنة ونابعة من تعددية مجتمعية، وإما أنها تعبير عن نظرة شمولية يحملها حزب لتوطيد سلطة أوليغارشية. كما أن صنع السياسة العامة في الدولة ليست عملية بسيطة بأية حال من الأحوال، بل هي على درجة من الصعوبة والتعقيد، فهي عملية حركية بالغة الحساسية والتشابك، وتشتمل على العديد من المتغيرات والمؤثرات وعوامل الضغط التي يؤدي تداخلها وتفاعلها المستمران إلى إنتاج سلسلة من الأفعال وردود الأفعال، التي تنصرف بدورها إلى كل جوانب العمل داخل النظام السياسي. ودراسة السياسة العامة هي دراسة لوظائف النظام السياسي وقدراته، وبالتالي هي دراسة لِمَا يفعله النظام السياسي أو مالا يفعله، أو هي التوزيع أو التخصيص السلطوي للقيم على حد تعبير "دافيد إيستون"[1]، وقد وصفها البعض بأنها "ذلك الممر الحلزوني المؤطَّر واللامؤطَّر أحياناً الذي يجد المارون منه أنفسهم مجبرين على المرور منه، صناعاً ومستفيدين ومنفذين..."[2]. وللأحزاب السياسية دور مهم في صنع السياسة العامة وتأطيرها، إذ تُعد تُعتبر إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، وكذا إحدى قنوات الاتصال السياسي، فهي تقوم بالتعبير عن اهتمامات الأفراد وحاجاتهم العامة والعمل على تحقيقها من قِبَل الحكومة، بفضل الضغط الذي تمارسه الأحزاب على صنَّاع السياسة العامة الرسميين، وكذلك نقل رغبات وسياسات وقرارات الحكومة إلى المواطنين والعمل على تعبئة الجهود والمواقف المتباينة إزاءها، إما دعماً وتأييداً وإما مواجهةً ورفضاً[3]. وتُعد الأحزاب أيضاً من أهم الأطرف التي تقوم بعملية الاتصال السياسي المنظم في المجتمع، إذْ يعدّها علماء السياسة الركيزة القوية والمنظمة للربط بين القمة والقاعدة، فهي تجمع المعلومات وتنقلها إلى السلطة، وكذا تنقل إليها مطالب الشعب، وبذا تبدو الأحزاب كمحطة اتصال لازمة بين المواطنين والسلطة[4]. فقد تكون الأحزاب مخططاً ومنفذاً للسياسة العامة إنْ وصلت إلى السلطة، وبالتالي ستقوم بتطبيق برامجها عن طريق القوانين التي ستسنها في (السلطة التشريعية) أو عن طريق تنفيذها للقوانين في (السلطة التنفيذية–الحكومة) أو عن طريق تواجدها في المعارضة، وهنا قد تقوم باستخدام وسائل وطرق عديدة للضغط والتأثير على السلطة.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الاعتبارات الأساسية الآتية :

1–تُبرز الدراسة أهمية علاقات التعاون والتنسيق بين الأحزاب السياسية وصانعي السياسات العامة.

---

[1]- David Eastton,(1979). Analyse de system politique, Paris: traduction de P.r. Armand Colin,(P125).
انظر أيضاً: المنوفي، كمال(1988).السياسة العامة وأداء النظام السياسي. (ص ص15–16) القاهرة : مكتبة النهضة.

[2]–خليل،حسين(2007)،السياسات العامة في الدول النامية.ط1(ص ص11–12)بيروت:دار المنهل اللبناني.

[3]– جمعة، سلوى الشعراوي(2004).تحليل السياسة العامة في القرن الواحد والعشرين، في: علي الدين هلال (وآخرون...)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، (ص ص 22–24). القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة .

[4]–محمد السويدي،(1990).علم الاجتماع السياسي: ميادينه وقضاياه. ص97، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

2-إنها محاولة لبحث وتقصي دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الدولة، تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً، وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين الأحزاب وصانعي السياسة العامة، سواءً الأحزاب التي في السلطة أو تلك التي في المعارضة، في ظل التحولات التي يشهدها العالم في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

3-كما تشكل محاولةً لإثراء الحقل السياسي ولو نسبياً في هذا النوع من الدراسات، ولاسيّما من زاوية الأحزاب السياسية ودورها كفواعل أساسية تساعد في بلورة السياسات العامة الوطنية.

أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1-التعرف على ماهية **السياسة العامة** التي هي في المقام الأول **عملية سياسية** تتميز بالصعوبة والتعقيد، وتختلف طبيعة وإجراءات وطرق صنعها من دولة إلى أخرى، تبعاً للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، ومنها الأحزاب السياسية .

2- إبراز العلاقة بين الأحزاب السياسية القائمة في الدولة من جهة، وبين السياسة العامة التي تنتهجها الدولة من جهة أخرى.

3- التعرف على دور الأحزاب السياسية في رسم وتخطيط السياسة العامة للدولة وتنفيذها، لاسيما من خلال وجودها وتمثيلها في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

4-التعرف على دور الأحزاب السياسية في عملية تقييم السياسة العامة، لأن التقييم الفعَّال والموضوعي والحقيقي يُعدّ أساس نجاح السياسة العامة في تحقيق أهدافها.

إشكالية البحث:

إن صنع السياسة العامة في الدولة ليست عملية سهلة بأية حال من الأحوال، بل هي على درجة من الصعوبة والتعقيد، وعملية حركية بالغة الحساسية والتشابك، وتشتمل على العديد من المتغيرات والمؤثرات وعوامل الضغط التي يؤدي تداخلها وتفاعلها المستمران إلى إنتاج سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التي تنصرف بدورها إلى كل جوانب العمل داخل النظام السياسي. وللأحزاب السياسية دور مهم في صنع السياسة العامة للدولة وتأطيرها، كما تُعد من أهم متغيرات النظام السياسي، بكونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية، فهي توفر إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، وكذا إحدى قنوات الاتصال السياسي، وتقوم بالتعبير عن اهتمامات الأفراد وحاجاتهم العامة والعمل على تحقيقها من قِبَل الحكومة، بفضل الضغط الذي تمارسه الأحزاب على صنَّاع السياسة العامة الرسميين، وكذلك نقل رغبات وسياسات وقرارات الحكومة إلى المواطنين والعمل على تعبئة الجهود والمواقف المتباينة إزاءها، إما دعماً وتأييداً وإما مواجهةً ورفضاً. وعلى هذا الأساس تتفرع إشكالية البحث إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

ماهي السياسة العامة ؟ وما دور الأحزاب السياسية في رسم وتخطيط السياسة العامة ؟ ما دورها في تنفيذ السياسة العامة ؟ وفي تقييمها أيضاً ؟ وإلى أي مدى تسهم الأحزاب السياسية، سواءً تلك التي وصلت إلى السلطة أو الموجودة في المعارضة، في رسم وتخطيط وتنفيذ وتقييم السياسة العامة في الدولة ؟

هذه هي الإشكالية التي تحاول الدراسة الخوض فيها من خلال الإجابة عن تلك الأسئلة المطروحة.

فروض البحث:

تحاول الدراسة التحقق من الفروض الأساسية الآتية :

1- توجد علاقة عضوية بين طبيعة الأحزاب السياسية القائمة في الدولة، وبين الأوضاع السياسية والقانونية والاجتماعية في الدولة، فالأحزاب السياسية الحديثة لا تنبت في أرض اجتماعية محروقة أو ميتة، وإنما هي نتاج بيئة اجتماعية وأرضية ثقافية مواتية.

2- إنَّ وجود أحزاب سياسية حديثة تتنافس عبر صناديق الاقتراع يشكل شرطاً أساسياً لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة، ولعملية التنمية والتحديث السياسي والاجتماعي.

3- لعبت الثقافة السياسية التقليدية الموروثة، بالتعاون مع الأنظمة السياسية القائمة، دوراً مركزياً في هدم وتهشيم الحداثة السياسية في الوطن العربي وولادتها ولادة مشوهة.

4- إن احتكار السلطة من قِبل حزب معين أو جهة مُحددة أو أشخاص بعينهم، يحول دون مشاركة الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة بشكلٍ فعَّال وحقيقي .

منهجية البحث:

يحاول الباحث معالجة مشكلة البحث، والإجابة عن تساؤلاته، باعتماد المناهج التالية:

1-**المنهج التحليلي:** يتسم هذا المنهج بعدة سمات لعل أهمها، أنه يسعى للتحليل والتفسير وليس مجرد الوصف والعرض، كما أنه يسعى إلى اكتشاف الأنماط المتكررة والمتشابهة في السلوك السياسي. وكذلك فإنه ينطلق من تصور نظري لموضوع البحث، وقد تمت الإفادة من هذا المنهج في معظم أجزاء البحث.

2-المنهج المقارن: وهو منهج يسعى إلى الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر الظاهرة التي هي محل الدراسة، سيما فيما يخصّ دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة على مستوى السلطات (التشريعية والتنفيذية) والتركيبة الحزبية لهذه السلطات، سواء في البلدان الديمقراطية وغير الديمقراطية ومنها بلدان العالم العربي.

المطلب الأول: دور الأحزاب في رسم وتخطيط السياسة العامة

تعتبر السلطة التشريعية في الوقت الحاضر أهم السلطات في الدولة، فهي التي تقوم بسن القوانين أي بوضع القواعد العامة الملزمة للأفراد. ويعتبرها "جان جاك روسو" السلطة الأم، فهي رمز للسيادة، وبالتالي يجب أن يتولاها الشعب مباشرة (أي الديمقراطية المباشرة)، بينما ذهب "شارل منتيسكيو" إلى اعتبارها إحدى السلطات الثلاث تفسح مجالاً أكبر للتعيين، وقد يكون الانتخاب فيها غير مباشر أو يستلزم حداً أدنى من الكفاءة في المترشحين.

وللبرلمان وظائف عديدة وتقليدية متعارف عليها في الأنظمة الدستورية المقارنة إلى جانب الوظيفة الأصلية والمتمثلة في سن القوانين والمراقبة وتعديل الدستور إلى جانب المشاركة في صنع السياسة الخارجية، وتمر العملية التشريعية بعدة مراحل فهناك مرحلتين ينفرد بهما البرلمان وهما المداولة والتصويت، ومرحلتين تنفرد بهما السلطة التنفيذية وهما التصديق والإصدار ومرحلة تكون مشتركة بينهما وهي الاقتراح. [5]

كما يمارس البرلمان وظائف أخرى إلى جانب الوظيفة التشريعية تتمثل في الوظيفة المالية وهي أقدم وظيفة مارستها البرلمانات ويكون ذلك من خلال قوانين المالية والميزانية، ونجد كذلك الوظيفة السياسية ويقصد بها حق السلطة

---

[5]- **راغب الحلو، ماجد(1996)، الدولة في ميزان الشريعة (الأنظمة السياسية).(ص ص208-209)، الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية .**

التشريعية في الرقابة على السلطة التنفيذية، وما يقتضيه هذا الحق من تقرير مسؤولياتها التي قد تبدأ من إبداء الرغبات في طرح الأسئلة إلى الاستجواب وتقصي الحقائق ثم التحقيق وسحب الثقة من وزير معين أو من الحكومة كلها، واللجوء إلى هذه الوسائل يستدعي توفير بعض الشروط لكي لا يُستعمل هذا الحق تعسفاً، وأيضاً إتباع بعض الإجراءات المحددة في الدستور، أو التي تضعها قوانين محددة، وذلك حسب طبيعة النظام السياسي المطبق.[6]

وتكون المساهمة في هذه السلطة أو المجالس النيابية عن طريق مشاركة الأفراد في الحياة الحزبية والسياسية للدولة وذلك في إطار المشاركة السياسية، حيث تعتبر هذه الأخيرة الطريقة والوسيلة الأنجع التي يستطيع من خلالها المواطن التعبير عن موقفه من مختلف القضايا التي تهمه وتهم المصالح العامة، وبواسطتها يشارك في صناعة القرار السياسي وخاصةً صنع ورسم السياسات العامة التي تهمه وتخصه والتي تهم وتخص المجتمع عامة، وذلك عن طريق التمثيل في المؤسسات السياسية المُنتَخَبة والتي تعبر عن اهتماماته أو جزء منها.

وللبرلمان مهام أخرى يستعملها كوسائل للضغط والتأثير على السلطة التنفيذية تتمثل في الموافقة على المعاهدات الدولية وإعلان الحرب في بعض الأنظمة وإعلان حالة الطوارئ أو الحصار، وتلعب دوراً حاسماً وأساسياً في التنمية والتحضر لدى الأنظمة الديمقراطية الحديثة، فهي عبارة عن مؤسسة تتكون من نواب يمثلون جميع شرائح المجتمع وذلك من خلال الأحزاب السياسية، فهذه الأخيرة هي التي تقوم باختيار المرشحين إلى المجالس النيابية (البرلمانات)، وذهب "محمود صبري عيسى" في هذا السياق بقوله: "الأحزاب السياسية هي التي تقدّم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية"[7]، حيث تسعى البرلمانات إلى حماية مصالح الأفراد والمجتمع الاقتصادية وأهدافه الإستراتيجية والسياسية وبنيانه الاجتماعي وهويته الثقافية والحضارية ومن الطبيعي أن تزداد فعاليات السلطة التشريعية بعدما ترسَّخت أركان الديمقراطية وأصبحت الآلية الحقيقية لاستمرارية وشرعية النظم السياسية.

ففي حين ترسخ دور البرلمان في الغرب كصانع للسياسات العامة من خلال التداول على السلطة والرقابة على أعمال الحكومة، لا يزال البرلمان في العالم العربي محلاً للنقاش ولا يزال تفعيله وقياس أدائه موضوعاً مطروحاً للدراسة، وأحد الإشكاليات الأساسية التي تواجه عملية الاقتراب وتحليل دور هذه المؤسسة الهامة، وهذا راجعٌ إلى أن النظم السياسية العربية على درجة عالية من الحذر بخصوص الاقتراب من مؤسسات صنع القرار والحصول على معلومات دقيقة عنها، فالأمر يتعلق بإثارتها لقضية أكبر هي قضية الشرعية[8]، ويوصِّف سعد الدين ابراهيم هذه الحالة بالقول "الوطن العربي –بامتداده من المحيط الى الخليج– تحكمه أنظمة خائفة مذعورة، مصدر خوفها وذعرها هو الشك المتبادل بينها وبين شعوبها وبين بعضها البعض، وبينها وبين قوة أو أكثر من القوى الخارجية. ولقد أحاط كل نظام نفسه بقلعة بقلعة حصينة، وبقوات حرس ملكي أو جمهوري، تضارع أو تقارب في عددها وأسلحتها وشدة نيرانها القوات المسلحة للدولة...، وحالة الشك والخوف والذعر هذه هي تعبير درامي كئيب عن أهم الأزمات التي تواجه الأنظمة العربية وهي أزمة الشرعية، وبتعبير أدق أزمة تضاؤل الشرعية أو غيابها بتاتاً في أنظمة الحكم العربية الحالية..."[9]،

---

[6] – المرجع السابق نفسه ، ص 206

[7] –عبد الحليم كامل، نبيلة(1982). الأحزاب السياسية في العالم المعاصر.(ص ص99–100).القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر.

[8] – ابراهيم، نجوى (2004). تحليل المؤسسة التشريعية في صنع السياسية العامة ، في: علي الدين هلال (وآخرون..)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي . مرجع سابق ،(ص ص224–223).

[9] –ابراهيم، سعد الدين.(2002). مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية. في :ندوة:أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، (ص 403، ط3). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

وإلى الآن لم يتغير الوضع كثيراً بل ربما ازداد مأساوية في ظل تراجع المد القومي واليساري وانكساره أمام تقدم البترودولار والوهابية السياسية واجتياحها للعالم العربي وغزوها الفكري والسياسي والعسكري .

وإضافةً إلى تلك الوظائف التي تم تناولها، هناك خطوات تشارك بها الهيئة التشريعية في سبيل إعداد السياسات العامة وأهمها :

1- إن الجهاز التشريعي بصفته النيابية أو التمثيلية مسؤول بشكل مستمر عن التمكين لمختلف القوى السياسية، الاقتصادية والاجتماعية من أن تجد تعبيراً مناسباً عند وضع السياسة العامة، فهذه الأخيرة تكون محل جدل ونقاش وتجاذب مستمر ومساومة، والتي تعطي معلومات وتفضيلات تساعد على توازن السياسات وجعلها أكثر مرونة لاستيعاب كافة الاتجاهات السياسية القائمة[10].

2- تضم الأجهزة البرلمانية آليات هامة تساعد على جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة، ومن بين هذه الآليات اللجان البرلمانية التي تُشكَّل بغرض التحقيق والتحري وسماع آراء الخبراء والمختصين للحصول على المعلومات اللازمة لصنع السياسات العامة ولابدَّ من أخذ آراء الأفراد الذين توجه إليهم السياسات العامة.

3- إن الجهاز التشريعي قد يعترض على بعض السياسات العامة، ويقترح بعض السياسات في شكل تدابير وتعديلات عندما يشعر أنها ضرورية انطلاقاً من دوره التمثيلي، خاصةً إذا ما رأى أن التقديرات والأولويات المخصصة لبعض جوانب السياسة العامة لا تتفق مع مصالح الفئات الممثلة فيه، وخاصة الأغلبية منها[11].

وفي الغالب تكون سياسات هذا المستوى (المستوى التشريعي) عامة وشاملة وتشكل منطلقاً مرجعياً للسياسات العامة المتنوعة ضمن المستويات الأخرى الأكثر تخصصاً وعملية. كما تعكس السياسات العامة التشريعية، توجهاتها المجتمعية والإنسانية التي تربطها بالمجتمع وجمهور الناخبين والبيئة المحلية، وتسعى في إقرارها لتلك السياسات إلى خلق التوازن بين المطالب الاجتماعية، وبين القدرة التنفيذية للحكومة والتوفيق بين الضغوطات والمصالح المتبادلة ذات التأثير في عملية صنع السياسة العامة من خلال أعضاء البرلمان ورئاسة جلساتهم ولجانهم المتخصصة[12].

إذاً فمرحلة رسم السياسة العامة التي تُناط من حيث المبدأ ومن الناحية الرسمية إلى السلطة التشريعية، ولكن من الناحية الواقعية كل الفواعل تساهم فيها، ففي هذه المرحلة يتم لفت انتباه الهيئات الرسمية لوجود مشكلة في المجتمع تتطلب حلاً، وبالتالي فكل التنظيمات وعلى رأسها الأحزاب السياسية الموجودة في المجتمع تساهم في إظهار الجانب الذي يخدم مصالحها من المشكلة، حتى يتم إدراجها في الأجندة السياسية للحكومة وتُرتَّب القضايا حسب أهميتها (حسب درجات الضغط، وحسب من يملك القوة،...) ليتم إصدار نص قانوني تجاهها. بمعنى أن في هذه المرحلة تكون هنالك مشكلة على مستوى المجتمع، وهنا يأتي دور الأحزاب السياسية خاصةً الممثلة منها في الهيئة التشريعية، لأنها أكثر شرعية كونها منتخبة من طرف الشعب ولها أكبر تأثير في صنع السياسات العامة مقارنة مع الأحزاب التي هي خارج الهيئة التشريعية والتي لا تملك نواب وممثلين على مستوى هذه الأخيرة، (إضافة إلى منظمات أخرى) لإظهار هذه المشكلة في الأجندة وإدراجها على جدول أعمال الحكومة، وهذه هي الوظيفة الاتصالية، فهي تقوم بالتعبير عن

---

[10]-عبد الفتاح، محمد سعيد و الصحن، محمد فريد (2003).الإدارة العامة المبادئ والتطبيق.(ص147-148). الاسكندرية: الدار الجامعية.

[11]-المرجع السابق نفسه ، ص 149

[12]- Charles Q. Jones,(1977). An Introduction to the study of public: policy 2and edition (North Scituate, MA: Duxbury. (pp. 41-43).

هذه المطالب والاحتياجات المتنوعة ونقلها من دائرة المطالب (والتي تشكل مدخلات) إلى دائرة السياسات العامة (والتي تشكل مخرجات)، فالأحزاب تكون ناجحة بقدر ما تكون مرآة لتوزيع الآراء والمصالح في المجتمع[13].

ومن هنا تظهر أهمية الأحزاب السياسية، إذْ تعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها واحتياجاتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعَّالة تستحوذ على اهتمام صانعي السياسات العامة وضمّها ضمن أولويات الأجندة السياسية[14]، بالتالي على الأحزاب الممثلة في هذه السلطة مناقشتها وإيجاد حل لها عن طريق سن قوانين . وإلى جانب السلطة التشريعية نجد السلطة التنفيذية التي تقوم أيضاً برسم السياسات العامة من خلال اللوائح والقوانين التنظيمية، ولكن مهمتها الأساسية هي تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع ومتابعتها وذلك في إطار الحكومة والأجهزة الإدارية التابعة لها وهذا ما سنراه ونوضحه تالياً.

المطلب الثاني: دور الأحزاب في تنفيذ السياسة العامة

يمكن تعريف "تنفيذ السياسة العامة" وذلك كما عرفها بعض الباحثين والكتّاب ذوي الاختصاص في هذا المجال بأنها "تتمثل بمجموعة النشاطات والإجراءات التنفيذية الهادفة لإخراج السياسة العامة أو قراراتها إلى حيز الواقع العملي، وتقوم على استخدام المصادر والموارد البشرية والمادية والتكنولوجية وغيرها في سبيل تحقيق مقاصد السياسة العامة"[15]. ومنه نخلص إلى أن تنفيذ السياسة العامة هي تلك النشاطات والإجراءات التي بواسطتها تطبق السياسة العامة وكذا قراراتها على أرض الواقع، كما يتم أيضاً استخدام مختلف الموارد اللازمة (البشرية، المالية، المادية، التكنولوجية... إلخ) من أجل تحقيق أهدافها (السياسة العامة). وهي تعني أيضاً تنفيذ الأوامر الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة والإجراءات، وعادة ما يعبر التنفيذ عن منجزات البيروقراطية الحكومية ومهاراتها الأدائية، على الرغم من أن بعض السياسات العامة، قد تتطلب التعاون بين دوائر الدولة المركزية والمحلية والأفراد والجهات الأخيرة من خارج الحكومة.[16]

هذه التعريفات تؤكد أن السياسة العامة مفادها تحقيق غايات وأهداف معينة، وللوصول إلى ذلك يجب تنفيذ وتطبيق هذه السياسة على أرض الواقع، وبالتالي فهذه العملية (تنفيذ السياسة العامة) هي الأكثر حقيقةً وواقعيةً، لأنها تتعامل مع قضايا وأمور ملموسة ومع إمكانيات وموارد قائمة وموجودة على أرض الواقع، وهي المهمة الأساسية التي تتولاها المنظمات والأجهزة الإدارية. فعملية تنفيذ السياسة العامة، هي التي تحول السياسة العامة من حالتها النظرية كقرار إلى حالتها الواقعية والميدانية كعمل تنفيذي، وبالتالي تستغرق وتتضمن تلك العملية جميع الحدود أو المساحة الفاصلة بين إعلان السياسة وبين تطبيقها على أرض الواقع، وأيضاً تأثيرها الحقيقي والتعبير الفعلي عما يحصل في الحقيقة وعما يحصل من جهد وأداء، وما ينجم عنها من رأي وتغذية عكسية، في إطار الحكومة والأجهزة الإدارية التابعة لها.

قد تكون السلطة التنفيذية فردية أو مزدوجة أو جماعية، حيث يتولاها فرد واحد يساعده بعض الموظفين الخاضعين لسلطته أو رئيس الدولة، ومجلس وزراء مسؤول أمام البرلمان، في حالة نظام برلماني، وقد يشترك رئيس

---

[13]– نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. مرجع سابق، (ص ص93–94).

[14]– المرجع السابق نفسه،(ص95–96).

[15]– عبد الحافظ العواملة، نائل(1999). تحليل السياسات العامة مدخل نظامي،(ص ص165–166)، عمان : مركز احمد ياسين الغني .

[16]– الفهداوي، فهمي خليفة (2001). السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل. ط1،(ص ص272–274)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع .

الدولة مع الوزارة في ممارسة السلطة التنفيذية بحكم الدستور أي ازدواجية السلطة التنفيذية، كما هو الشأن في النظام شبه الرئاسي .

ولقد أصبح للسلطة التنفيذية أهمية كبيرة في معظم المجتمعات المعاصرة، وهذا راجع إلى الأهمية التي اكتسبتها السياسة العامة التي تعتبر محصلة لعدة عوامل ومتغيرات وقيم وثقافات، إذاً فالبيئة تؤثر على صانعي السياسات العامة ومتخذي القرارات وذلك من خلال القيود والمحددات التي تفرضها (البيئة) عليهم. وقد تُستعمل كلمة حكومة بمعنى الوزارة، فيقال أن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويقصد بذلك الوزارة، أي أن الوزارة مسؤولة أمام البرلمان، أو تُستعمل كلمة الحكومة بمعنى أوسع لتعني السلطة التنفيذية (رئيس الدولة والوزراء ومساعديهم) أي أولئك الأشخاص الذين توكل إليهم مهمة تنفيذ القوانين وإدارة مرافق الدولة، وهذا المعنى شائع ويستعمل كثيراً بسبب الاتصال اليومي والمتكرر لهذه السلطة بالمواطنين[17].

ولكن ليس هذا هو المهم في موضوعنا هذا، بل المهم وما يستدعي التحليل هنا هو دور الهيئة التنفيذية في عمليات تنفيذ السياسات العامة من منطلق مركزها في الدولة وخبرتها وتطلعاتها العملية وإطلاعها على مجريات السياسة. فسواءً تعلق الأمر ببناء مقترحات السياسة العامة أو وضع الأخيرة حيز التنفيذ، هذه الأجهزة العليا في الدولة تضم عدة فواعل لها ترتيب سياسي وإداري معين، فقد تتشكل الوزارة كلها من حزب سياسي واحد إذا كان هناك حزب أغلبية يستطيع أن يفوز وحده بأغلبية مقاعد البرلمان، وأن يحوز بالتالي الأغلبية البرلمانية، وإلا فإنه يتعين تشكيل الوزارة من أعضاء ينتمون لأحزاب سياسية مختلفة وهذا ما يسمى "بالوزارة أو الحكومة الإئتلافية"[18].

ويُعد المسؤولون التنفيذيون أهم القادة المحركين الذين يلعبون أدواراً مختلفة في عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة من خلال وزنهم وتأثيراتهم وتفضيلاتهم، فالوزراء مثلاً في أي قطاع كان، يتولون التنفيذ ووضع المشاريع المتعلقة بنطاق اختصاصاتهم والتي يشرفون على تسييرها، فهم المبادرون بوضع المشاريع التي ستوضع سياسة عامة بشأنها والتي ستُعرض أمام مجلس الوزراء لمناقشتها، فهذا يتطلب منهم معرفة خاصة وإحاطة شاملة ودراية بخبايا الأمور، حتى تكون مشاريعهم ذات صدى واسع في مناقشات الحكومة. وبالتالي هم الذي يقدمون المعلومات الشاملة والخطوط العريضة عن سياستهم القطاعية، فهم بذلك يقدمون جميع خبراتهم ومعارفهم انطلاقاً من موقعهم في الجهاز الحكومي والحزبي أيضاً.

وبالتالي فالمسؤولون السياسيون التنفيذيون أو الوزراء، ومهما كانت تسميتهم فهم الذين يضعون المعايير والإجراءات التي تجسد سلطة القيم، وبالتالي صانع القرار أو متخذه في السياسة العامة، يتطلب منه أن يضع حكماً عند كل قرار أو سياسة يريد تبنيها فيما يتعلق بالأولويات، خاصةً عندما تختلف الأهداف أو تتعارض الغايات.

إن الدور على هذا المستوى السياسي الأعلى يجسد المواقف المعبرة عن الاتجاهات العامة للسياسة، وعن حاجاتها ومتطلباتها الأساسية، فهم بذلك يواجهون خيارات صعبة في عملية صنع وتنفيذ السياسة الحكومية بشكل عام. وتتأثر تلك الخيارات بالسياسة من جهة وبالتحليل المنطقي من جهة أخرى، خاصةً في ظل دور الدولة الحديثة التي خرجت من إطار واجباتها التقليدية (والمتمثلة أساساً في مهمة الدفاع عن الوطن وحماية الأفراد وممتلكاتهم) إلى رسم سياسات عامة شاملة في كل المجالات، ولاسيما مع ظهور فكرة" الدولة المتدخلة" أو الدولة كضابط، خاصة في

---

[17]– احمد الخطيب،نعمان(2006).الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري،ط1،(ص195–196).عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع .

[18]– مهنا، محمد نصر(2005)،في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية. (ص ص324–325). الاسكندرية.(د، ن).

الأنشطة الاقتصادية، فهنا يختلف دور الرؤساء والوزراء في تقديم المعلومات اللازمة في ظل هذا الدور للدولة الذي انتقل من التخطيط العام الموجه إلى التدخل عن طريق القواعد والسياسات. فالدولة الحديثة تحقق أهدافها بما تضعه من سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية، مثل ما تخصصه من نفقات في ميزانياتها والتأمين من الشيخوخة والبطالة وتوزيع عادل للمزايا والثروات والأعباء...إلخ، كدليل على نجاح وفعالية سياساتها العامة، وهذه الظروف تضع القادة السياسيين في وضع صعب عند أدائهم لمهامهم في قطاعاتهم الخاصة وعند تقديم المعايير والإجراءات التي يتم من خلالها رسم سياسات عامة في نطاق تخصصهم، فالمسؤول السياسي أو الوزير كان يجد وقته الكافي لاتخاذ قراره، لكن الأحداث والتحولات الكثيرة والمعقدة اليوم في الدولة الحديثة وكذا كثرة المعلومات وتدفقها الكبير على جميع المستويات، فرضت عليهم اتخاذ التدابير بسرعة، ذلك لأنه قد يجد نفسه في موقف لا يملك أكثر من دقائق عدة لحسم أو مواجهة المشكلة التي هي في حاجة إلى تدخله، وهنا تبرز آثار ظاهرة العولمة التي فرضت على صناع السياسة الرسميون شيء من السرعة في اتخاذ القرار وإعادة تشكيل العمل السياسي، وأفرزت بيئة جديدة في نطاق العمل السياسي الداخلي والخارجي والتغيير النسبي في أدوار مؤسسات العمل السياسي، بما فيها الوزارات والدوائر المركزية[19].

وفي هذا الإطار فإن الحكومة تتولى السلطة في الدول الديمقراطية بناءً على انتخابات حرة يفوز بها الحزب أو الأحزاب الحائزة على الأغلبية البرلمانية كما سبق وذكرنا، حيث تقوم الحكومة خلال فترة ولايتها بتنفيذ سياستها العامة المعلنة في البرنامج الانتخابي الذي انتخبت بناءً عليه، فصارت موكلة من الشعب بتنفيذه، كما تقوم الحكومة في إطار تنفيذ سياستها العامة في الحفاظ على الحقوق والحريات العامة للأفراد والجماعات وحمايتها(الحريات المدنية، الحريات الشخصية والحريات العامة)، وهنا تسهر الأحزاب من خلال الحكومة على ضمان هذه الحريات واستمرارها بكل الطرق والوسائل الممكنة التي هي في حوزتها (لكسب التأييد الجماهيري)، كما تسعى النظم الديمقراطية إلى تحقيق المساواة بين الأفراد والطبقات الاجتماعية، حيث تعمل الأحزاب (المشكلة للحكومة) جاهدة لتحقيق ذلك، كما تسعى الحكومة أيضاً نحو تحسين مستويات الحياة لمجتمعاتها، بما يلبي حاجاتهم وحاجات أبنائهم، مما يتطلب ذلك وجود الدعم الاقتصادي الكافي والحرص من قبل الحكومة لتأمين وضمان الحياة الأفضل لمجتمعاتها.[20]

ونخلص إلى أن تنفيذ السياسة العامة تُناط من حيث المبدأ إلى السلطة التنفيذية ومختلف الإدارات العامة التابعة لها، كون السياسة العامة ذات نتيجة واقعية وتطبيق فعلي بالتالي لابد من إدراك نتائجها على أرض الواقع، كما أن القوانين التي تم سنها من طرف الأحزاب الموجودة في السلطة التشريعية تبقى حبر على ورق إن لم يقم الجهاز الإداري العمومي (الحكومة) بتنفيذه، لذلك يقال أن السياسة العامة تحت رحمة الإداريين، ضِف إلى ذلك أن قوة الإداريين ترجع إلى كيفية تفسيرهم للقوانين، لأنها تتميز بالغموض والعموم وبالتالي يقوم الإداريون وعن طريق اللوائح التفصيلية والقرارات التنظيمية بإعطاء تفصيلات وتفسيرات لتلك القوانين.[21]

كما نجد وزراء ينتمون لأحزاب معينة، ومن خلال مواقعهم يسعون لتطبيق برامجهم الحزبية عن طريق تفسيراتهم للقوانين، إضافةً إلى لجوء بعض الأحزاب إلى تشكيل حكومات إئتلافية (عند غياب أغلبية حزبية في البرلمان)، وبذلك تلجأ إلى تحالفات ومساومات من أجل إيجاد مصالح مشتركة فيما بينها.[22]

---

[19]– سعد،محمد محي(2004). دور الدولة في ظل العولمة. ط1،(ص ص38–39). الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب .

[20]– سعد،محمد محي . المرجع السابق نفسه ، (ص ص40–41).

[21]– نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. مرجع سابق، (ص ص98–99).

[22]– مهنا، محمد نصر، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية.مرجع سابق (ص ص340–341).

المطلب الثالث: دور الأحزاب في تقييم السياسة العامة

وإلى جانب دور الأحزاب في رسم السياسة العامة وفي تنفيذها، نجد أيضاً أن لهذه الأحزاب دوراً مهماً وفعالاً في تقييم هذه السياسة من خلال التعرّف على الانعكاسات الإيجابية والسلبية الناجمة والمترتبة عن تلك السياسة بعد تنفيذها، وأيضاً عن أثر مخرجاتها ومدى فعاليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف المرجوة والمقصودة.

فالسياسة العامة لا تحقق مقاصدها وأهدافها بشكل تام وفعلي ما لم تصاحبها عملية هامة وهي "عملية التقييم" التي تقوم على معرفة عملية وحقيقية وموضوعية بالانعكاسات السلبية أو الإيجابية المترتبة عن السياسة العامة وعن تنفيذها، وعن أثر مخرجاتها ومدى فاعليتها أو كفاءتها في تحقيق تلك الأهداف، لأن التقييم الفعَّال والموضوعي والحقيقي للسياسة العامة يُعد أساس نجاحها في تحقيق أهدافها ومقاصدها.

والتقييم يشمل جميع مراحل صنع السياسة العامة، ولا يتوقف فقط على نتائج عملية تنفيذ السياسة، كما لا تنفرد بها أيضاً الأجهزة الإدارية، وبالتالي يبدأ التقييم من مرحلة تحديد المشكلات والقضايا وصياغتها، وأيضاً أثناء وضع الخطط والبرامج وكذا البدائل، وذلك لأجل توفير المعلومات حول نتائج المقترحات والآراء المطروحة ضمن هذا الجانب بالشكل الذي يضمن اختياراً مناسباً وجيداً للسياسة العامة التي يمكن اعتمادها وإتباعها. ويكون التقييم أيضاً خلال عملية تنفيذ السياسة العامة من خلال المتابعة المستمرة لعملية التنفيذ وأداء المنفذين، وربط ذلك مع الغايات والأهداف في إطار المخرجات الواجب إيجادها والوصول إليها، ثم تستمر عملية التقييم لتشمل نواتج أو آثار تلك المخرجات مباشرة بعد التنفيذ، ومعرفة انعكاسات ذلك كله على المجتمع والبيئة المعنية بالسياسة العامة، حيث يمكن عند ذلك التحقق من تقييم فاعلية السياسة العامة وتقدير نتائجها النهائية، والحكم على إمكانية الاستمرار في السياسة العامة أو برنامجها، أو التوقف عنها أو التوسع أو الانكماش وبحسب المحصلة التقديرية للنتائج[23].

وسواءً أكان التقييم يخص مستوى واحداً أم عدة مستويات في ضوء ما قد تنطوي عليه السياسة العامة، أي على صعيد المدخلات أو المخرجات أو النتائج والآثار المترتبة عنها، فإن التقييم يبقى "تلك العملية الأساسية الباعثة في أية سياسة عامة جديدة، والمفوضة لأية سياسة عامة قديمة أو فاشلة، والمعززة لأية سياسة عامة ناجحة أو فاعلة"[24]، بالتالي فهذه الخيارات واقعية تعبر عن طبيعة السياسة العامة في إطار ما يترتب عنها من الآثار والمعطيات الفعلية.

وانطلاقاً مما سبق فإن عمليات وأنشطة السياسة العامة وكذا نتائجها ومعطياتها، تتفاعل وتترابط فيما بينها، وهذا يؤكد أنها تتطلب ربطاً لجميع عملياتها أثناء التحليل، وبالتالي فإن تقييم السياسة العامة ينبغي أن يكون تقييماً مستوعِباً لها، وأن يكون شامل (كماً ونوعاً)، ويلازم جميع مراحلها وعملياتها وأنشطتها. ونظراً للترابط والتفاعل بين نتائجها ومعطياتها يكون التقييم من مسؤولية الجهات التي تصنعها، وأيضاً الجهات التي تقوم بتنفيذها، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي تبعاً لنوع العلاقة التي تجمع بين الجهة وبين موضوع السياسة العامة، وهكذا فإن السياسة العامة تجمع بين صانعيها ومنفذيها ومقيِّميها في آنٍ معاً.[25]

وعليه تعد الأحزاب السياسية أحد الجهات الأساسية التي تتولى عملية تقييم السياسة العامة، وذلك من خلال وجودها في الحكم أو وجودها في المعارضة. فمشاركة الحزب خارج نطاق السلطة تتجسد في قيامه بدور المعارضة، والأحزاب إذا لم تحكم أو لم تشارك في الحكم، فإنها تعارض من يحكم، والمعارضة كصورة للمشاركة الحزبية تتجلى في

---

[23]- مهنا، محمد نصر، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية.مرجع سابق،(ص ص345-346).

[24]- الفهداوي، فهمي خليفة.السياسية العمة منظور كلي في البنية والتحليل. مرجع سابق، ص310.

[25]- Duverger(Maurice), (1952). Les partis politiques, Paris: edition Armand, colin.(pp401-417).

نقدها لنظام الحزب الحاكم وكشف أخطائه وتحديد مسؤولياته. ومع أن الهدف الأساسي للأحزاب هو الوصول إلى السلطة، إلا أنها تقدم فائدة كبيرة للمواطنين بما تضعه بين أيديهم من معلومات عن نشاطات السلطة الحاكمة في البلاد يتعذر عليهم الوصول إليها بوسائلهم الشخصية[26].

إذاً فالمعارضة(Opposition) هي الهيئات التي تراقب الحكومة وتنقدها وتستعد للحلول محلها، فيقال بهذا المعنى تولت المعارضة السلطة في أعقاب انتخابات جديدة، ويقصد بها أيضاً النشاط الممثَّل في رقابة الحكومة وانتقادها، فيقال لكل مواطن حق معارضة سياسة الحكومة[27]. فالمعارضة لها أهمية كبيرة في النظم الديمقراطية، حيث تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه النظم، فهي التي تمثل وتشكل الرأي والرأي الآخر، وتسمح للتيار المعارض بالتعبير عن رأيه وذلك في إطار وسائل قانونية، ومن خلال وجود برامج سياسية مختلفة عن برنامج الأغلبية الحاكمة، كما يتعين على هذه الأغلبية أيضاً قبول كل نقد موجه إليها من قِبل المعارضة. فبرنامج المعارضة وما توجهه من نقد للحكومة يمثلان ضرورة لا غنى عنها في كل نظام ديمقراطي، وذلك دون أن تتعرض المؤسسات الدستورية لأي خطر، مما يترتب عليه إمكانية حدوث التغيير في نطاق "الشرعية" وهو ما يطلق عليه الفقه "استمرارية المؤسسات الدستورية"[28]. وبالتالي ليس هناك أفضل من المعارضة المنظمة الحرة، لكشف أخطاء الحكومة وإظهارها أمام الرأي العام قبل استفحال أمرها وتشعب آثارها، فاكتشاف الخطأ في وقت مبكر يجعل علاج آثاره أيسر وأسرع، ويدفع الحكومة إلى التراجع عنه بدلاً من التمادي فيه، وقد أكدت التجارب في واقع الحياة السياسية صحة ذلك، فالأخطاء تنمو وتتراكم في البلاد التي تنعدم أو تُقهر فيها المعارضة ولا يُعتَرف بها، وإنْ حدثَ وتم كشف الخطأ في هذه البلاد في غياب المعارضة، يكون ذلك غالباً بعد فوات الأوان.

ودور المعارضة يجب أن يُمارس بقدر من الاتزان والتعقّل والمسؤولية في تدارك أخطاء الحكومة، حيث باستطاعة المعارضة وبكل سهولة أن تعترض على شيء، وفي المقابل لا تقترح أي شيء مفيد، فالبحث عن العيوب والنقائص في أي عمل أو مشروع ليس بالأمر الصعب. ولكن المعارضة الجادة المسؤولة والجديرة بكسب ثقة الناس هي تلك التي تنتقد وتقترح البديل الأصلح في نفس الوقت، وهي أيضاً في انتقاداتها تبين المزايا والعيوب. حيث تحاول أحزاب المعارضة وضع نفسها موضع الحكومة وتقدر الأمور في ضوء الظروف والملابسات، وفي اقتراحاتها تقدم الحلول البديلة لحل المشاكل المطروحة بالاستفادة من الوسائل المتاحة. بينما تكتفي المعارضة في الدول المتخلفة التي تُمنع فيها المعارضة أو تُخنق، بإظهار آثار أخطاء الحكومة وتضخيمها، ومهما يكن لهذه العملية من نتائج وآثار كارثية على استقرار الدولة والمجتمع والمؤسسات، ودون تقديم الحلول والبدائل، وهو ما تفعله المعارضات العربية عموماً [29].

لذلك يُعد تنظيم المعارضة من أهم الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية للتأثير على صنع ورسم السياسات العامة أو تعديلها أو تغييرها، وهذا الدور ليس مجرد مجابهة بين أحزاب الأقلية وحزب(أو أحزاب)الأغلبية، ولكنه دور محدد الأبعاد، يقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد إلى الحكومة، على أن لا يكون هذا النقد مجرداً، بل

---

[26]– الغويل، سليمان صالح(2003). ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة. ط1، بنغازي،(ص ص79–82). بنغازي: منشورات جامعة قار يونس . راجع أيضاً: الفهداوي، فهمي خليفة. المرجع السابق نفسه، ص310–315

[27]– راغب الحلو، ماجد. الدولة في ميزان الشريعة (الأنظمة السياسية). مرجع سابق، (صص271–273).

[28]– عبد الحليم كامل، نبيلة. الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. مرجع سابق،(ص85–86).

[29]– راغب الحلو، ماجد. الدولة في ميزان الشريعة (الأنظمة السياسية). مرجع سابق،(ص ص279–280).

مقروناً بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات وسياسات نافذة إذا سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم، ولاشك أن قيام المعارضة على هذا النحو، لا يمكن أن يتم إلا إذا استندت إلى ما تتيحه لها النظم الديمقراطية من وسائل تساعد على نجاح المعارضة وعلى الأخص ما تكفله هذه النظم من حماية للحقوق والحريات العامة[30].

فالأحزاب (خاصة المعارِضَة منها) يتعين عليها أولاً أن تقوم بنقد النظام السياسي الذي تقيمه الأحزاب الحاكمة وكذا السياسات العامة التي تتخذها، من حيث مضمونها ومن حيث رسمها وتنفيذها ومدى حلها لمشاكل الأفراد وتلبية حاجاتهم وطبيعة السياسات العامة (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية،... الخ)، ولكن هذا النقد يتم بحيث يتناسب والظروف الوطنية (المبادئ، القيم، العادات والتقاليد،... الخ) ولا يؤدي إلى الإخلال بقواعد الشرعية الدستورية.

ولكن الملاحظ أن أحزاب المعارضة في الدول النامية و(العربية) على وجه الخصوص، غالباً ما تتشط في هذا الصدد بطريقتين، فهي إما أن تقدم برامج وسياسات عامة تقترح فيها تعديلات تؤدي إلى قلب أسس النظام "رأس على عقب"، بحيث لا تحتمل المؤسسات الدستورية أن يتم هذا التعديل بالطرق المشروعة، وإما تكتفي بتقديم برامج وسياسات دعائية لا تتضمن سوى مبادئ عامة لا تصلح لأن توضع موضع التنفيذ.

فمشاركة المعارضة في الحكم أمر أساسي لا يمكن استبداله أو الاستغناء عنه، لأنها تشكل ضمانة (السلطة)، فحيث لا توجد أحزاب معارضة– كما يشير عبد الحميد متولي "لا توجد هيئة تعبر عن مشاركة المتذمرين والمعارضين في مواجهة الحكومة وبذلك لا يكون هناك خيار لهؤلاء إلا بين أمرين: الطاعة أو الثورة"[31]. ويذهب الفقيه "مصطفى أبو زيد فهمي" إلى التأكيد على وجود تلازم بين الحكم النيابي الديمقراطي نفسه وبين التعددية الحزبية، بما تعنيه من ممارسة للسلطة ومعارضة لها، حيث يقول:"... تتطلب الديمقراطية تعدد الأحزاب، لأنها أصلاً حوار ... الحكومة تتكلم، والمعارضة ترد... الحاكم يتكلم، والمواطنون يردون ويناقشون... أما الديكتاتورية فإنها منولوج... كلام من طرف واحد، الدكتاتور يتكلم والأفراد ينصتون... أو يصفقون... لكنهم لا يردون ولا يناقشون"[32].

الخاتمة:

تُعد الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره، فهي تؤدي دوراً مهماً في تنشيط الحياة السياسية، وذلك من خلال مساعدة الناخبين في تكوين آرائهم، وضمان الانتقال السلمي للسلطة، والرقابة على أعمال الحكومة، وغيرها من الوظائف والأدوار التقليدية التي تقوم بها الأحزاب السياسية. ولكن في السنوات الأخيرة، شهد العالم عدداً من المتغيرات الأساسية التي طالت جوانب الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها. لقد أثَّرت تلك المتغيرات على أسلوب الحياة ونسق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدى سائر الأمم، إلى الحد الذي يبرر القول بأننا نعيش عالماً جديداً يختلف كل الاختلاف عن سابقه، فقد بلغ الانفتاح والتعددية السياسية والحزبية ذروته من خلال العولمة والتحول الديمقراطي، فانتقلت الأحزاب السياسية من عامل أو هدف الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها كمبدأ أساسي ومحوري واستراتيجي لها، إلى هدف أو عامل محرك يقود سياسات التنمية وبلورة حاجات ومطالب الأفراد والمجتمعات وحل

---

[30] – نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، (ص85–86).

[31]– متولي،عبد الحميد(1964). القانون الدستوري والأنظمة السياسية. ط3، (ص134). الإسكندرية: منشأة المعارف.

[32]– أبو زيد فهمي، مصطفى و حسين،عثمان (2003). الإدارة العامة. (ص243)، الإسكندرية: دار الجامعة الجديد.

مختلف مشاكلهم، فأصبحت تشكل أهم هيئات المشاركة في الشؤون العامة، إذ تؤثر في الكثير من القرارات الحكومية الهامة التي من شأنها الإجابة على الكثير من الأسئلة الكبرى التي تطرحها نظرية المشاركة السياسية في معظم النظم الديمقراطية النيابية، لدرجة يمكن القول معها إن الأحزاب السياسية تلعب دوراً محورياً في صنع السياسة العامة، وذلك بتقديم معلومات وبيانات بطريقة مباشرة وغير مباشرة تقتضيها الثقافة السياسية الديمقراطية خاصةً، والتي تُشكل بالنسبة لصناع القرار في السياسة العامة أحد أبرز بنوك الخبرة والمعرفة والمعلومات، وهو ما تقوم به قياداتها من تحليل ودراسة للقضايا العامة، وتقديم آراء وانتقادات وحلول وبدائل لحلها. كذلك، فهي تُعد مرآةً عاكسة للسياسات العامة الحكومية حتى ترى صدى سياساتها في الواقع، وتتجلى آراؤها في المواقف السياسية المصيرية، وخاصةً تلك المتعلقة بالدولة والوحدة الوطنية ومصلحة البلاد وتحقيق الأمن والاستقرار.

الاستنتاجات والتوصيات:

1- الأحزاب السياسية هي تنظيمات مجسّدة لحياة سياسية عادية أو طبيعية، وعاكسة لما هو موجود من اختلاف في المجتمع وأداة فعَّالة لقياس مدى تطوره .

2- إن عدم توفر العوامل البيئية المناسبة، القانونية، السياسية، الثقافية والاجتماعية... في دول الوطن العربي أدى إلى محدودية فعالية الأحزاب السياسية ودورها في بنية المجتمع والدولة، وأنتج أحزاباً ضعيفة على شاكلة مجتمعاتها ودولها، فهي بمثابة صورة وانعكاس للبنى الاجتماعية والطبقية، ومشابهة لأنماط الإنتاج السائدة في بلدانها.

3- إن أي مفهوم هو وليد بيئته ومرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات المطروحة في وقت نشوئه، فهو بالضرورة نتاج بيئة تاريخية اجتماعية محددة، وفكر محدد أيضاً. وهكذا، يبدو أن المقاربة العربية لمفاهيم الحداثة الغربية، كمفاهيم /الدولة ومؤسساتها، والأحزاب السياسية، ...الخ/، لم تكن نتاج الواقع، وظلت تعاني من حالة اغتراب وافتراق عن الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي لشعوب المنطقة.

4- لا وجود لديمقراطية حقيقية دون وجود قوى وأحزاب سياسية، بخلاف أحزاب السلطة، ودون تداول السلطة. فمساحات الحرية المتاحة في الوطن العربي تظل محدودة مقارنةً بدول كثيرة في العالم، وسلطة الدولة لازالت مطلقة وغير خاضعة للمساءلة أو التداول.

5- إنَّ احتكار السلطة الفعلية من قِبَل دوائر معينة رسمية أو غير رسمية في البلدان العربية، حال دون مشاركة فعَّالة للأحزاب السياسية في العملية السياسية، وأدى إلى تهميشها وإقصائها، وذلك باستثناء حزب السلطة أو أحزابها.

6- وفيما يخص دور الأحزاب السياسية العربية في صنع السياسة العامة من خلال تواجدها وتمثيلها في المؤسستين التشريعية والتنفيذية، فإنَّ ثمَّة ضعف وتراجع لهذا الدور بشكل عام، وذلك يعود أساساً إلى ضعف الأحزاب المشارِكة في البرلمانات والحكومات وهامشيتها وعجزها عن اتخاذ المبادرة في أي من المجالين الشريعي أو التنفيذي، وهي غالباً تدور في فلك الحاكم أو الحزب الحاكم، بالإضافة إلى تدخّل السلطة التنفيذية وأجهزة أخرى رسمية وغير رسمية في عمل السلطة التشريعية، مما أدى إلى ضعف وتراجع في وتيرة ومستوى التشريع لدى معظم البلدان العربية، بما لا يتناسب ووضعية هذه البلدان وظروفها، والتي تشهد في غالبيتها تطورات وتحولات على كافة المستويات، ما كان يستلزم حركة تشريعية أعمق وأسرع مما هو قائم .

المراجع:

المراجع العربية :

1- متولي،عبد الحميد(1964). القانون الدستوري والأنظمة السياسية. ط3.الإسكندرية: منشأة المعارف.

2- عبد الحليم كامل، نبيلة(1982).الأحزاب السياسية في العالم المعاصر.القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر.

3- المنوفي، كمال(1988).السياسة العامة وأداء النظام السياسي. القاهرة : مكتبة النهضة.

4-محمد السويدي،(1990).علم الاجتماع السياسي: ميادينه وقضاياه.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.

5- راغب الحلو، ماجد(1996)، الدولة في ميزان الشريعة (الأنظمة السياسية). الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

6- عبد الحافظ العواملة، نائل(1999). تحليل السياسات العامة مدخل نظامي. عمَّان: مركز احمد ياسين الغني .

7- الفهداوي، فهمي خليفة (2001). السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل. ط1. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع .

8- ابراهيم، سعد الدين.(2002). مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية. في :ندوة: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. ط3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

9- أبو زيد فهمي، مصطفى وحسين،عثمان (2003).الإدارة العامة.الإسكندرية: دار الجامعة الجديد.

10-عبد الفتاح، محمد سعيد و الصحن، محمد فريد(2003).الإدارة العامة المبادئ والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية.

11- الغويل، سليمان صالح(2003). ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة. ط1. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس .

12- جمعة، سلوى الشعراوي(2004). تحليل السياسة العامة في القرن الواحد والعشرين، في: علي الدين هلال (وآخرون...)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة .

13- سعد، محمد محي(2004). دور الدولة في ظل العولمة.ط1.الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب.

16- مهنا، محمد نصر(2005).في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية. الاسكندرية.(د، ن).

14- احمد الخطيب،نعمان(2006).الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. ط1.عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

14- خليل،حسين(2007)،السياسات العامة في الدول النامية.ط1. بيروت: دار المنهل اللبناني.

المراجع الأجنبية:

[1]-Duverger(Maurice), (1952). Les partis politiques, Paris: edition Armand, colin.(pp392-305).

[2]- Charles Q. Jones,(1977). An Introduction to the study of public: policy 2[and] edition (North Scituate, MA: Duxbury.

[3]-David Eastton,(1979). Analyse de system politique, Paris: traduction de P.r. Armand Colin.